



بيان صحفي

٢١ مارس ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢١ مارس ٢٠١٣ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥% و ١٠,٧٥% على التوالي، ورفع سعر العمليات الرئيسية* بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥% ورفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٧٥ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً بلغ ٢,٥٠% خلال شهر فبراير ٢٠١٣ مقارنة بارتفاع قدره ١,٦٩% خلال يناير. ويعتبر المعدل الشهري في فبراير الأعلى منذ أغسطس ٢٠١٠ مما أدى إلى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام ليصل إلى ٨,٢١% في فبراير مقارنة بـ ٤,٦٦% في شهر ديسمبر. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٢,٨٦% في فبراير ٢٠١٣ مقابل معدل قدره ١,٣١% في يناير. ويعتبر المعدل الشهري في فبراير الأعلى منذ أغسطس ٢٠١٠ مما أدى إلى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٧,٦٨% في فبراير ٢٠١٣ مقابل ٤,٤٤% في ديسمبر ٢٠١٢. وترجع التطورات الشهرية الأخيرة في كل من التضخم العام والتضخم الأساسي إلى ارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية والمواد غير الغذائية على خلفية التطورات الأخيرة في سعر الصرف فضلاً عن الإختناقات في قنوات توزيع الدولار في المحافظات. ورغم انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، إلا أن احتمالية عودة الإختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية، بالإضافة إلى عدم مرونة آليات العرض قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً ببيودر التعافي في قطاع التشييد والبناء والسياحة التي لم تكن كافية لتحييد أثر الانخفاض في قطاع الصناعة. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التباطؤ في النمو الاقتصادي المحلي قد يحد من المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم، إلا أن الفترة المقبلة قد تشهد زيادة في الضغوط التضخمية على

* العمليات الرئيسية للبنك المركزي ستكون عمليات إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتي ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق

خلفية ماسبق. وعلى الرغم من المخاطر النزولية على النمو الاقتصادي مستقبلاً، ترى لجنة السياسة النقدية أن عدم السيطرة على توقعات التضخم سيكون لها عواقب سلبية على الاقتصاد الكلى فى المدى المتوسط، ولذلك قررت لجنة السياسة النقدية رفع أسعار العائد وفقاً للوارد أعلاه.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg